ISBN : 999-999-99-99

دراسة تحليلية لواقع الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية –البلدية نموذجا–

An analytical study of the reality of electronic management in local communities – - the municipality as an example

خاتمة لواتي
أستاذة محاضرة أ
جامعة عين تيموشنت(الجزائر)
Khatima.Louati@univ-temouchent.edu.dz

منال ابتسام منقوري
أستاذة محاضرة أ
جامعة عين تيموشنت(الجزائر)
Menel.mankouri@univ-temouchent.edu.dz

الملخص:

شكل مشروع الجزائر الالكترونية المنهجية القاعدية التي انطلاقا منها باشرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بالتعاون مع وزارة تكنولوجيات البريد برنامج تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية و العمل على تطوير و عصرنة الإدارة المحلية، و من أجل تحسين أداء الخدمات العامة، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر و بالأخص البلدية بالتطرق إلى رقمنة مصلحة الحالة المدنية ، المشروع البيومتري و البلدية الذكية ، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته للدراسة، و توصلت الدراسة إلى أن النجاح في تطبيق الإدارة الالكترونية و التغلب على مختلف معيقات تطبيقها سيكون له الأثر الإيجابي على مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، كما خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لم تصل بعد للأهداف المرجوة من تطبيق الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية، و أوصت الدراسة بضرورة الاطلاع على تجارب الدول التي نجحت في تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الخدمة العمومية و محاكاتها .

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، الجماعات المحلية،البلدية، الرقمنة، تكنولوجيا المعلومات

Abstract :

The e-Algeria project formed the basic methodology from which the Ministry of Interior and Local Communities, in cooperation with the Ministry of Postal Technologies, undertook a program to implement electronic management at the level of local communities and work on developing and modernizing local administration, and in order to improve the performance of public services, this study aims to highlight Shedding light on the concept of electronic management in local communities in Algeria, especially the municipality, by addressing the digitization of the civil status

department, the biometric project and the smart municipality, where the descriptive analytical approach was relied upon for its suitability for the study, and the study concluded that success in applying electronic management and overcoming various Obstacles to their application will have a positive impact on various economic and social aspects. The study also concluded that Algeria has not yet reached the desired goals of implementing electronic management in local communities. The study recommended the necessity of reviewing the experiences of countries that have succeeded in applying electronic management at the level of public service. And simulate it.
Key words: electronic management, local authorities, the town, digitization, information technology

1– مقدمة :

لقد شهد العالم تحولات كثيرة في مختلف مجالات الحياة ، وذلك نظرا للتطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فظهور الانترنت أدى الى التحول من الأساليب التقليدية في عقد الصفقات وإنجاز الأعمال والاتصال إلى استعمال الأسلوب الرقمي ، الذي يعتمد على استخدام الأجهزة والأدوات التي تدار بشكل رقمي، ومع هذا التقدم العلمي والتقني والنمو الواضح في الثورة الالكترونية ظهرت الإدارة الإلكترونية التي تجسد اتجاها جديدا في الإدارة المعاصرة والتي تسعى لتحويل المؤسسات الى مؤسسات إلكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنجاز جميع أعمالها ومعاملاتها ووظائفها الإدارية .

حيث تهدف الدول إلى تطبيق الإدارة الالكترونية على كافة تعاملاتها من اجل التخلص والتقليل من الإدارة التقليدية لخلق جهاز إداري فعال يرتقي بوظائفه وتقديم خدماته بفعالية أكثر،واتخاذ قرارات صائبة مبنية على معطيات وبيانات تقنية ،وبذلك أضحت التكنولوجيا الأمر الأهم والخيار الأول للقيام بمختلف المهام والأنشطة.

إشكالية الدراسة:

إن اعتماد الإدارة الالكترونية، أنتج ثماره ميدانيا، أين بدأ المواطن يلمس درجة من التحسن في أداء الخدمة العمومية، غير أن الوصول إلى أعلى درجات الرضا يبقى أمر نسبي يتطلب المزيد من أعمال البنية التحتية بتوصيل كل البلديات بشبكات الاتصال الالكترونية والتحيين الدوري في بنك المعطيات،و عليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم تطبيقات الإدارة الالكترونية في البلدية الجزائرية و ما هي أهم معوقات تطبيقها ؟

2– ماهية الإدارة الالكترونية:

1.2. تعريف الإدارة الالكترونية:

ISBN : 999-999-99-99

يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة ، وظهر نتيجة لتطورات كثيرة شهدها العالم المعاصر منذ الإنتقال الى مرحلة العمل الالكتروني بعيدا عن التعاملات الورقية فتناوله الباحثون في الإدارة عبر عدة تعريفات منها :

يعرف السالمي الإدارة الإلكترونية على أنها : عملية ميكنة جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالإعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولا الى تحقيق اهداف الادارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين والانجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل ادارة جاهزة للربط مع الحكومة الالكترونية لاحقا[1]

يعرف نجم عبود الإدارة الالكترونية بأنها :"إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الاتصال تميل أكثر من أي وقت مضى الى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها الى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل أكثر فعالية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاءة في استخدام مواردها[2] ".

ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية :"بأنها تبادل غير ورقي لمعلومات العمليات وذلك بإستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI أو هي استخدام كل الوسائل الإلكترونية في انجاز كل أعمال معاملات المؤسسة مثل استخدام البريد الالكتروني والتحويلات الالكترونية للأموال والتبادل الالكتروني للمستندات والفاكس والنشرات الالكترونية وأية وسائل الكترونية أخرى"[3].

يعرفها غنيم على أنها :"تنفيذ كل الاعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية "[4]

ونلاحظ أن جميع التعريفات السابقة تتفق في كون الإدارة الإلكترونية عبارة عن :"ميكنة الأعمال أي نقلها وتحويلها من أعمال ورقية الى أعمال إلكترونية بالاعتماد على استخدام التقنيات الحديثة"[5].

وفي ضوء التعريفات السابقة نرى أن الإدارة الإلكترونية :"هي استخدام كافة التقنيات الحديثة من نظم المعلومات وشبكات الحاسوب والاتصالات في تنفيذ المهام والاعمال الإدارية داخل المؤسسة ، مما يؤدي إلى إنجازها بسهولة ويسر ودقة عالية وتعمل على توفير الوقت والجهد وتبسيط الإجراءات مع ضمان خصوصية وأمن المعلومات ".[6]

2.2.أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية:

هناك الكثير من المبررات التي جعلت الكثير من الدول والمؤسسات تتسارع في تطبيق الإدارة الإلكترونية في اداراتها ، حيث نبين اهم العوامل التي ساهمت في التحول نحو الإدارة الإلكترونية فيما يلي:[7]

- الاجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة العمل ؛
- القرارات والتوجيهات الفورية التي من شأنها إحداث عدم التوازن في التطبيق ؛

- العجز عن توحيد البيانات على مستوى المؤسسة ؛
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء ؛
- صعوبة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة ؛
- التطور السريع في أساليب وتقنيات الأعمال ؛
- توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات ؛
- ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس؛
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل .

3.2.فوائد وأهمية تطبيق الإدارة الالكترونية

إن اهتمام العالم المتقدم باستخدام تقنيات المعلومات الإدارية لم يأتي من فراغ بل وجد فوائد كبيرة حصلت ولذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها ومن أهم هذه الفوائد[8]:

- تبسيط الاجراءات داخل هذه المؤسسات ، وهذا ينعكس ايجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين كما تكون الخدمة المقدمة اكثر جودة ؛
- اختصار وقت تنفيذ وانجاز المعاملات الادارية المختلفة ؛
- الدقة والوضوح في العمليات الادارية المختلفة داخل المؤسسة ؛
- تسهيل اجراءات الاتصال بين دوائر المؤسسة المختلفة ، وكذلك مع المؤسسات الأخرى ؛
- إن استخدام الإدارة الإلكترونية بشكل صحيح سيقلل استخدام الأوراق بشكل ملحوظ مما يؤثر ايجابيا على عمل المؤسسة ؛
- إن تقليل استخدام الورق سيعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن للتخزين حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى ؛
- الإدارة الإلكترونية سوف تؤدي الى تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيدي عاملة لها دور اساسي في تنفيذ هذه الادارة عن طريق إعادة التأهيل لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة والاستغناء عن الموظفين غير الأكفاء وغير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد .

4.2.خصائص، عناصر وأدوات الإدارة الالكترونية:

أولا. خصائص الإدارة الإلكترونية

تشير ممارسات الإدارة الإلكترونية الى انجاز كل الاعمال والمعاملات بين أطراف التعامل من خلال وسيط إلكتروني ، بحيث يتم تداول البيانات والوثائق الكترونيا وذلك من خلال استخدام الاتصالات الالكترونية مما يشير إلى انتفاء وعدم وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل وذلك يعد سمة أساسية تميز أعمال الإدارة الإلكترونية ، حيث توجد أطراف التعامل معا وفي نفس الوقت على شبكات الاتصالات الالكترونية ، كما تتم

ISBN : 999-999-99-99

معالجة كل المشكلات التي يوجهها العملاء باستخدام الكمبيوتر عبر المسافات البعيدة ، حيث تعتمد ممارسات الإدارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا الواقع الحالي ، حيث يتم غالب استبعاد الكثير من الأصول المادية والبشرية ، أو التقليل من استخدامها .[9]

ومن خصائص الإدارة الإلكترونية نجد[10]:

- إدارة بلا أوراق :حيث تتكون من الأرشيف الالكتروني والبريد الالكتروني والادلة والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية ؛
- إدارة بلا مكان: وتعتمد أساسا على الهاتف المحمول والمؤتمرات الالكترونية والعمل عن بعد؛
- إدارة بلا زمان: تستمر 24 ساعة (365/07/24) متواصلة وفكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يد لها مكان في العالم الجديد؛
- إدارة بلا تنظيمات جامدة: فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات التي تعتمد على صناعة المعرفة.

ثانيا عناصر وأدوات الإدارة الالكترونية

يمكن القول بأن أهم مقومات وعناصر الإدارة الالكترونية الرئيسية تكمن في العنصر البشري ، وذلك بالإضافة الى العناصر والادوات الفنية ، المتمثلة في أجهزة الحاسوب الآلي وما يتعلق بها ، لقدرته على تشغيل أدوات الإدارة الالكترونية ، وفهم منظومتها ، والعمل على احتواء المعلومات بشكل رقمي ، وسهولة تحريكها وإعادة صياغتها واستخدامها الكترونيا من مكان لأخر[11] .

تتكون الإدارة الالكترونية من أربعة عناصر أساسية : هي عتاد الحاسب الآلي ومكوناته المادية وملحقاته (HARDWARE) والبرمجيات (SOFTWARE) وشبكات الاتصال (Communication Network) وصناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الوظيفية لمنظومة الإدارة الالكترونية[12] .

3- البلدية الالكترونية في الجزائر:

1.3. البلدية الذكية:

ومن أجل تجسيد حلم "البلدية الذكية" ، والتي تعد حلم وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعمل على إنشائها وتعميمها على باقي ولايات الوطن في اسرع وقت ممكن ، والجدير بالذكر ان هذه الخطوة قد شرع في تجسيدها خلال الأشهر الماضية عبر توفير كافة الوسائل التكنولوجية واللوجستية اللازمة في عملية الاتصال والتواصل بين الادارة والمواطن لإنشاء نظام الإدارة الإلكترونية ومنه ضمان توفر قنوات الاتصال من حواسيب وهواتف وشبكة ألياف بصرية وشبكة انترنت عالية التدفق قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الإدارية

والمواطن ، وهي المهام التي اوكلت الى لجنة الاتصال وتكنولوجيات الإعلام التابعة لولاية الجزائر ، هذه الاخيرة تقوم بالتنسيق مع الوازرة الوصية في تنفيذ كافة المشاريع التي تم الاعداد لها في إطار مخطط العصرنة[13].

حلم " البلدية الذكية" وتحسين الخدمات للإدارة العمومية لبعض بلديات مقرات الادارة يواجه عدة عقبات تحول دون إنجازه على أرض الواقع ، فالزائر لبعض مقرات البلديات بالعاصمة يلحظ جليا أن هذه الأخيرة تعاني ضيقا شديدا في مقراتها والتي لا تستوعب حتى المواطنين الذين يقصدونها لاستخراج الوثائق اللازمة بالإضافة لغياب الكفاءة المهنية لبعض الموظفين ، كما أن العديد من مقرات البلدية تفتقر الى الربط بشبكة الانترنت أو انقطاعها بشكل متكرر ، كل هذا يحول دون تحقيق مسعى اللجنة الولائية للاتصال وتكنولوجيات الاعلام للبرنامج التكنولوجي ، هذا الأخير يهدف الى جعل عاصمة البلاد ترقى بمقراتها وخدماتها لما هو أفضل ، خاصة وان العديد من إجراءات التي اتخذتها الوصاية لرقمنة البلديات حيث بات ممكنا للمواطن استخراج وثائقه بسهولة ، بالإضافة الى الحاق خدمة استخراج الوثائق البيومترية بها بعد أن كانت حكرا على الدوائر الإدارية .

وبحديثنا على المواقع الالكترونية التي من المفروض توافرها في كامل البلديات ، نجد أن 80 بالمائة من البلديات لا تملك موقعا الكترونيا ، أما التي تملك موقع فتعد على الأصابع وشكلي فقط ، فمن بين 57 بلدية أربع او خمس بلديات فقط تملك موقعا باستثناء بعض المبادرات الشخصية التي يوم بها بعض الشباب لنشر بعض المستجدات والانشغالات لبلدياتهم ، وحتى ان توفرت الشبكة في بلديات أخرى إلا ان مسؤوليها لم يكلفوا أنفسهم عناء تزويدها بمواقع إلكترونية لإيصال كافة المعلومات للمواطن والتواصل المباشر معه ، والتكفل الأفضل بانشغالاته في أقرب وقت ممكن ، حيث يبقى المواطن رهينة أساليب الاتصال التقليدية ، التي تضطره الى التنقل إلى مقر البلدية لطرح انشغالاته على رئيس البلدية ، الذي لا يحظى في أغلب الأحيان باستقباله .

يستلزم تنفيذ برنامج "البلدية الذكية " حسب ما كشف عنه رئيس لجنة الاتصال وتكنولوجيات الإعلام بالمجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر ، زوبير أعمر سعيدي ، مجموعة من الخصائص والمقومات التي جاء في مقدمتها توديع عهد الأوراق واستبدالها بالحواسيب الآلية وتوفر الإدارة على الارشيف الالكتروني والبريد والمفكرات الالكترونية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية ، بالإضافة الى التخلص من محدودية الزمن والمكان بحفظ جميع هذه الخدمات على الوسائل التكنولوجية الحديثة ، ناهيك عن التخلص من النظم الادارية الروتينية الجامدة وكذا الرقي بالعلاقات الرابطة بين الادارة والمواطن وتبسيط إجراءاتها الإدارية وتعزيز الشفافية لتخفيض حدة النزعات الناشبة بين الطرفين في الادارة الكلاسيكية ، ولترتقي بالخدمة الى مستوى العالم الرقمي الذي أضحى يرسم معالم العواصم الدولية ، لابد أن يعتمد البرنامج بالدرجة الأولى على تطبيق تكنولوجيات الإعلام في الإدارة العمومية ، وذلك عن طريق خلق قاعدة بيانية خاصة بالبلدية تحتوي على جميع المشاريع ومشاكل البلديات[14].

هذه الأخيرة توصل بمقاطعاتها الإدارية عن طريق شبكة الألياف البصرية ، ليتم بعد ذلك ربطها بالولاية ، هذه العملية تمس كامل بلديات العاصمة ال57 ، التي تكون قد زودت بموقع الكتروني محمي للتواصل مع المواطنين

ISBN : 999-999-99-99

بكل سهولة ، حيث يستطيع أي مواطن تصفح هذه الأخيرة ومعرفة كامل المشاريع الانية وحتى نسبة إنجازها وأسباب تعطلها في ظرف ثواني معدودة ، وهذا وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعد من طرف الحكومة وفق لمجموعة من التنظيمات والقوانين التي تنظم مختلف العمليات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية كالتواقيع الإلكترونية والاقرار والتصديق الالكترونيين ،والتبادل وآليات حماية الإدارة الإلكترونية من الجرائم المعلوماتية ، إلى جانب توفير الموارد البشرية المؤهلة من طاقات تمتلك المعرفة بالمجال المعلوماتي على غرار المبرمجين ، موظفي الشبكات ، الصيانة ، التأمين والحماية وغيرها ، وكذا توفير جميع الوسائل التكنولوجية و اللوجيستية اللازمة لإنجاح المشروع .

و بادرت الحكومة بفضل استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية في البلدية إلى[15] :

– إزالة شهادة الميلاد عقد خاص (S12) من ملف حيازة بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين واستبدالها بشهادة ميلاد عادية تحمل رقم7 ؛

–التقليص من مدة دراسة ملفات حيازة على البطاقة الرمادية إلى يوم واحدة في الحالات العادية وذلك بعد تعميم اصدارها من طرف البلديات وهو ما يدخل ضمن تقريب الإدارة من المواطن ؛

– حذف استمارة المعلومات من ملف حيازة بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين بعدما تم تعميم الشباك الإلكتروني؛

– إلغاء اخذ البيانات البيومترية للذين يحوزون على وثيقة بيومترية ؛

–تخفيف الملف للذين يطلبون تجديد جواز السفر البيومتري وتقليصه فقط في جواز السفر البيومتري المنتهي الصلاحية ووصل الضرائب وصورة شمسية فقط ؛

–لأول مرة في الجزائر تسجيلات الخاصة بقرعة الحج كانت لموسم 2016 عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية؛

–تسليم أول بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية : يوم السبت 30 جانفي 2016 في الجزائر العاصمة ، بعدها تم تعميمها للذين يحوزون على جواز سفر بيومتري وذلك في سبتمبر 2016 وذلك باستعمال المعطيات الخاصة بهم التي هي في المركز الوطني للسندات والوثائق المؤمنة لإعداد بطاقاتهم وذلك بطلبها عبر موقع الوزارة .

إن عصرنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية ، حيث أن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا لاقتناء الورق يمكن أن توظف في جوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية : فالإدارة الإلكترونية وتعميمها في البلديات أصبح ضرورة لا مهرب منها ، وسيكون لها أثر إيجابي على حياة المواطنين وعلى مسار التنمية الاجتماعية والٌاقتصادية

للبلاد ، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم ، لأن هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية.

إن الهدف المتوخى من عصرنة و رقمنة البلديات هو الوصول إلى إدارة الكترونية ، الى جانب تسهيل حصول المواطن على وثائقه في زمن وجيز ، وبالمقابل لا بد أن يكون المتعاملون والمواطنون قادرين على استخدام تقنيات حديثة حتى يتجسد مشروع البلدية الالكترونية .

2.3. نماذج تطبيق الإدارة الالكترونية في البلدية بالجزائر:

تعد البلديات القاعدة الأساسية اللامركزية الإدارية، حيث ان البلدية تلعب دور كبير في مجال التنمية حيث أصبح من الصعب الحديث عن البلدية دون التنمية أو عن هذه الأخيرة دون البلدية[16]

ويدخل تحت صلاحيتها كما حددها مؤتمر الصومام كل الأعمال المدنية التي تتعلق بحياة ومعيشة السكان والمواطنين بما في ذلك الأرياف والقرى ، ويعرفها القانون 99/08 أنها الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون وللبلدية إقليم واسم ومركز.

الإدارة الإلكترونية رهان الدولة تسعى لتحقيقه منذ سنوات ، وهذا لتمكين المواطنين من مستوى عالي في أداء الخدمة الإدارية ، وفي هذا السياق وزارة الداخلية اتخذت العديد من الإجراءات في سبيل تقديم خدمة عمومية نوعية للمواطنين ، الذين أصبح بإمكانهم استخراج جميع الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية من أقرب بلدية ممكنة بغض النظر عن البلديات التي ولدوا فيها، زيادة على بطاقات التعريف وجواز السفر البيومتري ، وكذلك الانطلاق حالية في عمليات إصدار رخص السياقة البيومترية وكذلك البطاقة الرمادية الإلكترونية ، وهذه العمليات استأصلت الطوابير التي كانت تشهداها الدوائر والبلديات على حد سواء .[17]

ولا أحد ينكر أن وزارة الداخلية كانت من أكثر القطاعات التي سارعت بتوسيع تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا الإطار والتي تتمثل في[18]:

أولا: رقمنة مصلحة الحالة المدنية

لتسهيل هذه الإجراءات و تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الخدمة العمومية وجعلها تتمي بالفعالية و الشفافية قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، تهدف مجمل هذه الإنجازات إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية ومن بين أهم الإنجازات في هذا المجال ما يلي[19] :

- رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث الخجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية به، ولقد مكن هذا الإنجاز من:

ISBN : 999-999-99-99

-تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل ؛

-تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12 خ مباشرة عبر خدمة الانترنت و الحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها ؛

-إنشاء الخجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل ؛

وفي هذا السياق أكد السيد /عبد الرزاق مهني المدير العام المكلف بعصرنة الوثائق و الأرشيف بوزارة الداخلية و الجماعات المحلية :وأنه نتيجة لهذه الإجراءات المتبعة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية وبفضل التأكيد على تطبيق الإدارة الإلكترونية باشرت وزارة الداخلية بعدة عمليات منها جمع و حفظ كل المعطيات المتوفرة لدى مصالح الحالات المدنية ل 1541 بلدية وأصبحت حالة مدنية واحدة وموحدة و تم من خلال هذه العملية تصحيح العديد من الأخطاء التي تعود لسنوات مضت وقد مس التصحيح الخجلات القاعدية والأساسية وبذلك انتقل الأرشيف الوطني من الصفر إلى 95 مليون وثيقة مخجلة ومحفوظة، وللاحتياط تم الاحتفاظ بنسخة قاعدية إلكترونية في الإدارة المركزية، كما تم ربط أكثر من 18 قطاعا منها الوزارات بالخجل الوطني للحالة المدنية التابع لوزارة الداخلية، كما تم إصدار قانون يتعلق بتمديد عمر الوثيقة من عام إلى 10 سنوات باستثناء وثيقة الزواج والوفاة وتم إلغاء العديد من الوثائق والانتقال من 22 وثيقة إلى 7 وثائق، أما فيما يخص الوثائق البيومترية فإنه يتم استخراج أكثر من 25.000 جواز سفر بيومتري إلكتروني يوميا، كما تم تسليم أكثر من 8.700 مليون جواز سفر بيومتري في ظرف 04 سنوات، وأكثر من 6 ملايين بطاقة تعريف بيومترية وهذه الأخيرة التي تميز ت بتأمين خاص متمثل في شريحتين الأولى مرئية و الأخرى خفية، ولقد تم الاّستعانة في صناعة هذه الوثائق بتكنولوجيات متعددة تضمن حماية المعطيات التي لا يمكن الولوج إليها بسهولة حيث أكد أن كل هذه العمليات والإجراءات من أجل الوصول إلى بلدية و ولاية إلكترونية[20].

كما تم التأكيد من طرف الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية السيد /محمد الغازي من خلال مضمون البرقية رقم 82 :و .م. إ . خ .ع /بتاريخ 11.11.2013 :، والموجهة إلى أعضاء الحكومة وإلى السادة الولاة بضرورة توفير الوسائل العصرية للاتصال والإعلام وتوجيه المواطنين (الرقم الأخضر،الموقع الإلكتروني، البريد الإلكتروني ...وذلك من أجل تجنيب المواطن التنقلات غير المجدية والعراقيل التي لا طائل منها والتقليل من مظاهر البيروقراطية.

وأكد وزّير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية من خلال البرقية المستعجلة بتاريخ 31.10.2013:و التي تحمل رقم 2013 / 3138 :والموجهة إلى جميع مسؤولي الجماعات المحلية من ولاة، وولاة منتدبين، رؤساء

دوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية ...والتي أكد فيها إلزامية إصدارّ وثائق :رخصة السياقة، شهادة الكفاءة، بطاقة المراقبة للسيارات، بطاقة الترقيم (البطاقة الرمادية) بالاستعمال الإلكتروني.[21]

وكآخر إجراء وفي إطار تسهيل الإجراءات الإدارية و تقريبها من المواطن :فقد تم إنشاء ولأول مرة في الجزائر تطبيق جديد عبر الهاتف النقال يحمل عنوان " إجراءاتي " والذي سيتمكن من خلاله كل المواطنين يتمكنوا من الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بأي إجراء إدارّي تقدمه مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية.[22]

ككل هذه الإجراءات التي تبنتها السلطة الوصية في سبيل تطوير الإدارة المحلية ضمن مبادرة التحول الرقمي ودفعا لمخططات التحول لخدمة عمومية إلكترونية، تصب جميعها في ترقية المرفق العام وتقريب الإدارة من المواطن وذلك ما أكده وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد /نور الدين بدوي من خلال زيارة العمل التي قام بها إلى المركز الوطني لإنتاج الوثائق البيومترية بباب الزوار بتاريخ14 نوفمبر2017 والتي كان من ضمنها تلقي عرض حول عملية عصرنة الإدارة، ولهذا الغرض تم تقديم عرضين متعلقين بحالة تقدم مختلف مشاريع العصرنة التي يقوم بها القسم ولاسيما إنتاج الوثائق المؤمنة ومنافعها على المواطنين من خلال تعميها.[23]

كما أشارت مديرية السندات والوثائق المؤمنة إلى الخدمات الجديدة المقدمة للمواطنين عبر الانترنت، كما تم التأكيد من خلال العرض المقدم لوزير الداخلية السيد /نور الدين بدوي على أنه تم إنتاج 15 مليون وثيقة بيومترية مختلفة إلى حد اليوم ومن هنا إلى حلول عام 2021 سيتم إنتاج 46 مليون وثيقة بيومترية، وحسب ما تمت الإشارة إليه فإن المديرية تقوم بعملها بمقتضى التعليمات المتعلقة[24].

ثانيا: المشروع البيومتري

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم عدة قرارات نذكر من بينها[25]:

- قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010 يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري
- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 ، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني .

أما من الناحية التطبيقية فقد أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 عن إطلاق المرحلة الاولى لإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بداية من 12 جانفي 2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات والمقاطعة الادارية لحسين داي بالجزائر العاصمة ، هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية التي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات والدوائر .

ISBN : 999-999-99-99

يهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين الى عصرنة وثائق الهوية والسفر حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية .

وفي ما يتعلق بجواز السفر الالكتروني البيومتري فهو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة أنيا ويكون مطابقا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني.[26]

ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيومترين ، والجديد فيه أنه بالامكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت وارسالها على البريد الالكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الالكترونية وتعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية .

وبصفة إجمالية ، فان الاجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، تصب في تطوير التطبيقات الإدارة الإلكترونية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على وثائق الإدارية في الوقت المناسب ، وتشمل هذه الاجراءات[27]:

1. إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ؛
2. تمديد صلاحية جواز السفر البيومتري من 05 الى 10 سنوات ؛
3. تقليص عدد الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدينة من 29 إلى 14 وثيقة ؛
4. إلغاء شرط المصادقة على النسخ والوثائق الادارية الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية ؛
5. تمديد أجال صلاحية عقد الميلاد الى 10 سنوات بعد ما كان سنة واحدة من قبل ؛
6. إلغاء تحديد أجل صلاحية شهادة الوفاة بعد ما كانت سنة واحدة من قبل ؛
7. تكفل البلديات بالتنسيق مع السلطات القضائية لطلبات المواطنين لتصحيح الأخطاء المكتشفة في وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم ، والقيام بإجراءات تصحيحها عوضا عنهم ، وبالتالي تخليص المواطنين من عناء التنقل بين البلدية والمحكمة ؛
8. تمديد أجال تصريح الميلادات والوفيات بالنسبة للمواطنين القاطنين بالجنوب إلى 20 يوما ؛
9. إلغاء طلب شهادة الميلاد عقد خاصة والإستمارة ضمن ملف جواز السفر البيومتري ؛

إلغاء أخذ البيانات البيومترية (التصوير) للذين يحوزون وثائق بيومترية من قبل في حالة طلب التجديد .

ثالثا: وثائق ترقيم المركبات

على غرار بطاقة التعريف وجواز السفر ورخصة السياقة، تم تحويل خدمة ترقيم المركبات من الدائرة إلى البلديات ودائما في إطار الإصلاحات الإدارية التي قامت بها وزارة الداخلية والجماعات المحلية ،ا لمكتب المختص

بإصدار وثائق ترقيم المركبات، كان فيما مضى مكتبا من مكاتب مصلحة التنظيم العام بمديرية التنظيم والشؤون العامة بالولاية، تم نقله فيما بعد إلى الدائرة ولقد تم تحويل الخدمة لتختص بها الجماعات المحلية في نهاية شهر أكتوبر 2015، حيث أصدر وزير الداخلية والجماعات المحلية تعليمة وزارية تقضي بتحويل إصدار بطاقة المركبات على مستوى البلديات –تعليمة وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم 1507 المؤرخة في 26 نوفمبر 2015 ، تتعلق بتحويل إصدار بطاقة المركبات على مستوى البلديات ، بعد تهيئة الأرضية الإلكترونية التي تمكن من إنجاح الخدمة، حيث عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية ودائما في إطار تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، على إنشاء السجل الوطني الآلي المتعلق بترقيم المركبات، ويتم تسجيل المركبات وترقيمها بموجب بطاقة وطنية تسمى البطاقة الرمادية المحدثة بموجب القانون 14.01 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها المعدل والمتمم، إذ يتم من خلال هذه الخدمة شطب بطاقة الترقيم ببيع المركبة وإعادة استخراجها من طرف الشاري في بلدية مقر سكناه، دون الأخذ بعين الاعتبار بلدية شطب هذه الوثيقة، في ظرف وجيز وبشكل لائق وبمواصفات تتفق وجودة الإدارة الالكترونية، دليلا على نجاح عملية رقمنة الجماعات المحلية إلى حد ما، إن عملية رقمنة بطاقات ترقيم المركبات عن طريق سجل وطين آلي يعد ترجمة صارخة لرقمنة الإدارة وتحوليها إلى إدارة إلكترونية التي أثرت إيجابا في تحسين نوعية الخدمة المقدمة، وكذا حصول المواطن المحلي على الخدمات التي تقدمها البلدية.[28]

رابعا: رخصة السياقة البيومترية

هي بطاقة إدارية تستعمل من طرف المتحصل عليها في قيادة المركبات حسب تصنيفها، ويمكن لكل مواطن الحصول عليها – أنظر المادة 8من القانون 05.17 المؤرخ في 19 جمادى الاولى 1438 اموافق لـــ 16 فبراير 2016 يعدل ويتمم القانون 10.01 المؤرخ في 29 جمادى الاولى 1422 الموافق لـــ 19 أوت 2001 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية عدد 12 المؤرخة في 25جمادى الاولى 1438 الموافق لـــ 22 فبراير 2017 ص.04 ، يجب على كل سائق مركبة أن يكون حائز لرخصة سياقة موافقة للمركبة التي يقودها، بتوافر شروط يتطلبها القانون، يتطلب الحصول على الوثيقة تكوين خاص عند مكون خاص بمدرسة السياقة وتكوين ملف يتكون من وثائق محددة بموجب النصوص القانونية والتنظيمات التشريعية، ورخصة السياقة هي من بين الوثائق التي طالتها العصرنة، حيث أصبح هو الأخر بيومتري إلكترونيا بعد ما كان ينجز في شكل ورق مقوى حمراء اللون، مستطيلة الشكل، وقد عرف المشرع الجزائري رخصة السياقة على أنها: ترخيص إداري يؤهل حائزه لقيادة مركبة ذات محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور، تعد رخصة السياقة دعامة تسمح بتسجيل المعلومات التي يحتويها هذا الملف بشكل إلكتروني، يمكن القيام بتغيير الدعامة مع مراعاة التطورات التكنولوجيا– وكانت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية– قد أعلنت عن البدء في عملية تحويل كل رخص السياقة الورقية برخص سياقة بيومترية، وذلك على مستوى كافة بلديات الجزائر العاصمة بداية من تاريخ

ISBN : 999-999-99-99

26 جوان 2019 وكان تعميم العملية على كافة بلديات الوطن بداية من 07 جويلية ،2019 حيث دعت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية المواطنين إلى التقرب إلى بلدية سكناهم لطلب الحصول على رخصة السياقة البيومترية[29].

3.3. معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في البلدية:

يجابه تطبيق الإدارة الالكترونية في البلديات تحديات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر ، تبعا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها كل مبادرة ، وعموما يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الالكترونية فيما يلي:

1-المعوقات الإدارية :تتجه بعض الدراسات إلى تحديد، ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الالكترونية، وترجعها إلى الأسباب الآتية[30]:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية؛
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينها؛
- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الالكترونية؛
- المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية ، ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية؛
- مقاومة التغيير في المنظمات ، والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم ، ومستقبلهم الوظيفي.

2-المعوقات السياسية والقانونية : تشمل هذه المعوقات ما يلي:[31]

- غياب الإرادة السياسية الفاعلة ، والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الالكترونية ، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي؛
- غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي ، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الالكتروني ، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الالكترونية وترقيته؛
- عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق اطر قانونية ، تحدد شروط التعامل الالكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق ، وتخريب برامج الإدارة الالكترونية ، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها

إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الالكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الالكترونية ، و صعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات ، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل ، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية ، والسرية في التعاملات الالكترونية.

3–المعوقات المالية و التقنية: حيث تتمحور حول:[32]

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية ، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول الالكتروني ؛
- قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية ، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذلك كفاءة عالية؛
- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الالكترونية ، ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية ؛
- صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الانترنت ، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الكثير من الأفراد ؛
- معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة .

4– معوقات تعود لفشل النظام المعلوماتي[33] :

يعرف فشل نظام المعلومات بأنه عجز النظام عن أداء أنشطته بالصورة المتوقعة، أو عدم قدرته على إنهاء عملياته التشغيلية في التوقيتات المحددة، أو عدم إمكانية استخدامه على النحو الذي صمم من أجله.

وهناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تسبب في فشل نظام المعلومات تتمثل في ما يلي:

–الاهتمام بالأجهزة وليس بالأهداف؛

–عدم توافر القد ا رت الفنية الملائمة؛

–النزاع بين أخصائي ومستخدمي نظم المعلومات؛

–عدم التخطيط لتصميم نظام المعلومات ؛

–عدم التحديد الدقيق لإمكانيات نظام المعلومات؛

–العمل برد الفعل بدلا من العمل بالمبادرة أو المشاركة؛

–الفشل في تهيئة الظروف المحيطة المدعمة لنجال النظام؛

–التقدير الخاطئ للاحتياجات المنظمة مستقبلا من المعلومات؛

–عدم تكوين المزيج المتكامل من الأفراد والأجهزة والمعدات والإجراءات

5–المعوقات البشرية : ويمكن تحديدها في الآتي:

- الأمية الالكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية ، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة ؛

ISBN : 999-999-99-99

- غياب الدورات التكوينية ، ورسكلة موظفي الإدارة ، والأجهزة التنظيمية في ظل التحول للإدارة الالكترونية ؛
- الفقر وانخفاض الدخل الفردي ، أدى الى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الالكترونية ؛
- تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه) فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفتقدها (، أدى إلى ازدياد حدة التفرق ، و أضعف مشاريع الإدارة الالكترونية ؛
- إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الالكترونية ، وحلول الآلة محل الإنسان ،هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الالكتروني خوفا عن امتيازاته ومنصبه.

6-التهديدات الأمنية :تتمثل في[34]:

- التخوف من التقنية وعدم الإقتناع بالتعاملات الالكترونية ، خوفا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية و يمثل فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الالكترونية ، مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان ، أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية ، حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاء المعلومات وعدم حذفها أو تدميرها : وجدير بالذكر أن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي :

-العنصر المادي : من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات ؛

-العنصر التقني : باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات ؛

-العنصر البشري : بالعمل على تنمية مهارات ، ورفع قدرات ، و خبرات العاملين في هذا المجال لكن الإشكال الذي يحتاج إلى نقاش هو كيف يمكن تحقيق التنسيق ، والانسجام بين هذه العناصر ، في ظل التباين بين محددات كل عنصر منها ، خاصة أمام مشكل الفجوة الرقمية ، وضعف مؤشرات الجاهزية ، وتباين مستوى التقدم التقني بين دول متقدمة وأخرى نامية.

الخلاصة:

لقد فرضت الثورة المعلوماتية بكافة أشكالها تحديات كبرى أمام البلديات، و هذا ما جعلها تسعى جاهدة إلى الاستفادة من التطبيقات التقنية لمواكبة تطورات العصر الرقمي ، و هذا لمساهمتها الكبرى في تحسين تقديم الخدمة العمومية و الارتقاء بجودتها و في هذا الإطار تم الاعتماد على اتصال الشبكة الداخلية للبلدية مع شبكة وزارة الداخلية، و هذا ما يسمح بالحصول على مكاسب ضخمة في شتى المجالات فالإدارة الالكترونية ليست مجرد تحويل النظام الإداري التقليدي إلى نظام إداري الكتروني و إنما هي منظومة متكاملة و معقدة على كافة الأبعاد

السياسية، القانونية، الاجتماعية،الثقافية، الإدارية، الاقتصادية، و التكنولوجية ، لهذا يحتاج التحول إلى دراسات واعية لكافة عناصر المنظومة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أصبحت الإدارة الالكترونية تمثل الخيار التنظيمي الأول للبلديات في سبيل ترشيد الخدمة العمومية؛
- الإدارة الالكترونية هي الأسرع و الأحسن في الاستجابة لمتطلبات الإدارة في الألفية الجديدة بسبب قدرتها على تسهيل إنجاز الأعمال و تقديم الخدمات في الوقت و الشكل المناسبين؛
- لا تزال الإدارة الالكترونية في الجزائر تقتصر على خدمات محدودة فقط؛
- يعترض تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر مشكل الأمية التكنولوجية بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في تكنولوجيا و الاتصال مما أعاق عملية تطبيقها؛
- يعتبر تدعيم أسس الحكم الراشد أهم دوافع تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية لما يترتب عن هذا التكبيق من تعزيز للعديد من المبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد على غرار :المشاركة، الشفافية، الكفاءة و الفعالية و يساهم بشكل كبير في محاربة الفساد الإداري و البيروقراطية الإدارية؛

التوصيات:

قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات أهمها:

- ضرورة الاهتمام بنشر الثقافة الالكترونية و دعم برامج التعليم الخاصة بتكنولوجيا الاعلام و الاتصال لخلق مجتمع معلوماتي قادر على التأقلم مع التقنيات الحديثة ؛
- ضرورة إعداد ميزانية تتكفل بإنجاز البرامج التي تخدم هذا النوع من المشاريع؛
- التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية؛
- يجب تقنين إجراءات التعامل مع الإدارة الالكترونية و إضفاء الصفة الرسمية عليها ؛
- القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينها؛
- وجود رؤية إستراتيجية واضحة بشان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الالكترونية؛

ISBN : 999-999-99-99

- **ضرورة تكوين الإطارات في مجال التعامل مع الوسائل الرقمية؛**
- **يجب أن تمد البلدية يدها للجامعات و المعاهد من أجل التوعية بحجم المشكلة ثم البحث مع المواطن على حلول المشكلة؛**
- **ضرورة الاطلاع على التجارب الناجحة عالميا في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية و محاكاتها و الاستفادة منها؛**
- **ضرورة زيادة الاهتمام من طرف الإدارة العليا بتهيئة الموظفين نفسيا و معنويا على استخدام الإدارة الالكترونية و ذلك بزيادة التدريب و العمل على زيادة الوعي بمزايا الإدارة الالكترونية و توفير الأمن الوظيفي للعاملين؛**
- **ضرورة تعزيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية و الاستفادة من تطبيقاتها في تحسين أداء البلدية.**

الاحالات و المراجع:

[1]علاء عبد الرزاق السالمي،" نظم إدارة المعلومات"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، 2006،ص3 .

[1]نجم عبود، " الإدارة والمعرفة الالكترونية :الإستراتيجية ، الوظائف ، المجالات " ،. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص157

[1]عامر طارق عبد الرؤوف، " الإدارة الالكترونية "نماذج معاصرة "، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2007 ،ص 25.

[1]غنيم أحمد محمد،" الإدارة الالكترونية، أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2004 ، ص3

[1]غنيم أحمد محمد، مرجع سابق ، ص31

[1]علي سايح جبور بعنوان :الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر منشور بجريدة مجلة المقار للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي تندوف ص 10

[1]عامر طارق عبد الرؤوف ،مرجع سابق،ص4

[1]علي سايح جبور،مرجع سابق ص 10

[1]عامر طارق عبدالرؤوف ،مرجع سابق،ص27

[1]عامر طارق عبدالرؤوف ،مرجع سابق،ص27

[1]علي سايح جبور ، مرجع سابق ص11

[1]علي سايح جبور ، مرجع سابق ص12

[1]علي سايح جبور ، مرجع سابق ، ص 18

[1]علي سايح جبور ، مرجع سابق ، ص 19

[1]موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم :www.interieur.gov.dz

[1]موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية :www.interieur.gov.dz

[1] المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار ونسخ وثائق الحالة المدنية

[1]المكي دراجي،مقال بمجلة العلوم القانونية والسياسية عدد 17 سنة2017بعنوان دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر ص32ـ

[1]المكي دراجي ، مرجع سابق ، ص32

[1]المكي دراجي ، مرجع سابق ص 32 .

[1]برقية الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية رقم 82 بتاريخ 2013/11/11

[1]موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية :www.interieur.gov.dz

[1]من الاجتماع الخاص باستراتيجية العصرنة على مستوى وزارة الداخلية يوم 10 أفريل 2018 مقال منشور على موقع وزارة الداخلية

[1]مقال على موقع وزارة الداخلية منشور يوم 14 نوفمبر2017

[1]قرارات ومراسيم خاصة برقمنة الحالة المدنية وحركة تنقل الأشخاص (مديرية التنظيم والشؤون العامة بولاية ورقلة)

[1]علي سايح جبور ، مرجع سابق ص 17

[1]مرسوم تنفيذي14–75مؤرخ في17 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 17 فبراير2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية

[1]حمودي محمد، مناصر شهرزاد،الإصلاحات التنظيمية للبلدية لمواكبة الإدارة الالكترونية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية،المجلد 11، العدد2، 2018،ص 51

[1] عبد الرؤنف، فضيلة تواتي،مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير جودة الخدمات العمومية دراسة حالة مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 14 / العدد: 01 ، 2021، ص64.

[1]عشور عبد الكريم ، مذكرة ماجستير بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2010ص 38

[1]عشور عبد الكريم ، مرجع سابق ص 38

[1]عشور عبد الكريم ، مرجع سابق ص 39

[1]خالد رجم واخرون ، أثر نظام المعلومات الالكتروني في تفعيل الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 2019/09 ص 3

[1]عشور عبد الكريم ،مرجع سابق ، ص 40

ISBN : 999-999-99-99

[1]علاء عبد الرزاق السالمي،" نظم إدارة المعلومات"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، 2006،ص3 .

[2]نجم عبود، " الإدارة والمعرفة الالكترونية :الإستراتيجية ، الوظائف ، المجالات " ،. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص157

[3]عامر طارق عبد الرؤوف، " الإدارة الالكترونية "نماذج معاصرة "، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2007 ،ص 25.

[4]غنيم أحمد محمد،" الإدارة الالكترونية، أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2004 ، ص3

[5]غنيم أحمد محمد، مرجع سابق ، ص31

[6]علي سايح جبور بعنوان :الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر منشور بجريدة مجلة المقار للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي تندوف ص 10

[7]عامر طارق عبد الرؤوف ،مرجع سابق،ص4

[8]علي سايح جبور،مرجع سابق ص 10

[9]عامر طارق عبدالرؤوف ،مرجع سابق،ص27

[10]عامر طارق عبدالرؤوف ،مرجع سابق،ص27

[11]علي سايح جبور ، مرجع سابق ص11

[12]علي سايح جبور ، مرجع سابق ص12

[13]علي سايح جبور ، مرجع سابق ، ص 18

[14]علي سايح جبور ، مرجع سابق ، ص 19

[15]موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم :www.interieur.gov.dz

[16]موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية :www.interieur.gov.dz

[17] المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار ونسخ وثائق الحالة المدنية

[18]المكي دراجي،مقال بمجلة العلوم القانونية والسياسية عدد 17 سنة2017بعنوان دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر ص32ـ

[19]المكي دراجي ، مرجع سابق ، ص32

[20]المكي دراجي ، مرجع سابق ص 32 .

[21]برقية الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية رقم 82 بتاريخ 2013/11/11

[22]موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية :www.interieur.gov.dz

[23]من الاجتماع الخاص باستراتيجية العصرنة على مستوى وزارة الداخلية يوم 10 أفريل 2018 مقال منشور على موقع وزارة الداخلية

[24]مقال على موقع وزارة الداخلية منشور يوم 14 نوفمبر2017

[25]قرارات ومراسيم خاصة برقمنة الحالة المدنية وحركة تنقل الأشخاص (مديرية التنظيم والشؤون العامة بولاية ورقلة)

[26]علي سايح جبور ، مرجع سابق ص 17

[27]مرسوم تنفيذي14–75مؤرخ في17 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 17 فبراير2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية

[28]حمودي محمد، مناصر شهرزاد،الإصلاحات التنظيمية للبلدية لمواكبة الإدارة الالكترونية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية،المجلد 11، العدد2، 2018،ص 51

[29] عبد الرؤف، فضيلة تواتي،مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير جودة الخدمات العمومية دراسة حالة مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 14 / العـدد: 01 ، 2021، ص64.

[30]عشور عبد الكريم ، مذكرة ماجستير بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2010ص 38

[31]عشور عبد الكريم ، مرجع سابق ص 38

[32]عشور عبد الكريم ، مرجع سابق ص 39

[33]خالد رجم واخرون ، أثر نظام المعلومات الالكتروني في تفعيل الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 2019/09 ص 3

[34]عشور عبد الكريم ،مرجع سابق ، ص 40